

قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي

للفترة 1980-2005 دراسة قياسية

أ. م. د. محمد صالح سلمان

جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

خلاصة البحث

تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمات نقدية شديدة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة والمتمثلة بشكل أساسي لخوض العراق حرب طويلة الأمد مع إيران في الثمانينات وحربين مدمرتين مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن فرض الحصار الاقتصادي طيلة ثلاثة عشر عاماً. وتهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل الصدمات النقدية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في فترة الثمانينات والتسعينات وبداية هذا القرن وبيان آثارها وسبل مواجهتها.

وأظهرت الدراسة أنّ محاولة تثبيت سعر الصرف سواء من خلال إتباع سياسة سعر الصرف الثابت كما هو الحال في الثمانينات أو سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي (كما هو الحال بعد عام 2003) لا يساعد على امتصاص الصدمات النقدية، وبالمقابل إنّ إتباع سعر الصرف المرن أو المرن كما حصل بشكل أساسي في التسعينات ساعد الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية بالرغم من الإصدار النقدي غير المنضبط خلال تلك الفترة.

كما ساعد في انتشار ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية من خلال تحوط الأفراد واحتفاظهم بالعملة الأجنبية وجعلها كمخزن للقيمة بدلاً من العملة المحلية، إذ أظهرت الدراسة توجه الطلب على النقود نحو إحلال النقود الأجنبية الدولار بدلاً عن العملة المحلية الدينار. وأكدت نتيجات النموذج القياسي أنّ هناك علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وبين سعر الصرف وعلاقة طردية بين الطلب على النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي مما يدعم النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: إنّ سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي العراقي والمتبعة حالياً ينبغي أن يرافق تثبيت أسعار الصرف معدل نمو ثابت في عرض النقد؛ لكيح معدلات التضخم للمساهمة في استقرار الاقتصاد العراقي وعزله عن الصدمات النقدية. كذلك ضرورة العمل على استقلالية البنك المركزي؛ ليأخذ دورة في رسم السياسة النقدية بعيداً عن تدخلات الحكومة، فضلاً عن العمل بشكل جدي على تنويع سلة العملات الصعبة، وتكوين احتياطات من اليورو والين والجنيه الإسترليني، لمقابلة أي تغيرات نقدية عالمية في المستقبل المنظور وعدم البقاء رهينة للدولار الأمريكي.



المقدمة

تشير العديد من الدراسات إلى إنَّ بعض البلدان قد تعرضت إلى صدمات مختلفة حقيقية ونقدية ونفطية، وكان لتلك الصدمات آثار كبيرة على اقتصادياتها ونجحت بعض تلك الدول معالجة تلك الصدمات من خلال الإجراءات والسياسات الاقتصادية السليمة التي اتخذتها والتي امتصت هذه الصدمات وحدثت من آثارها. وتهدف هذه الدراسة المتواضعة إلى محاولة قياس وتحليل الصدمات النقدية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في فترة الثمانينات والتسعينات وبداية هذا القرن وبيان آثارها وسبل مواجهتها. وينطلق هذا البحث من فرضية مفادها:

"تعرض الاقتصاد العراقي إلى عدة صدمات نقدية يعود سببها الأساسي إلى تغيرات في عرض النقد المحلي أو في سعر صرف العملة المحلية".
وسوف تتناول الدراسة المباحث الآتية :

المبحث الأول: مفهوم الصدمة وعلاقتها بنشوء بالأزمة

المبحث الثاني: أنواع الصدمات

المبحث الثالث: قياس الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي

المبحث الرابع: التحليل القياسي للصدمة النقدية

المبحث الأول - مفهوم الصدمة وعلاقتها بالأزمة

تعتبر الصدمة: هي السبب الأساسي في حدوث الأزمة إما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثيراً "مادياً" على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ وقد يشار إلى الأزمة إذا لم يسيطر عليها في بدايتها بالكارثة. إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة أو هي تغير مفاجئ وحاد، أو يمكن القول بأنها صدمة عارضة أو عشوائية.

وتعتبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلاً، ونجم عنها ضرر في العناصر المادية والبشرية أو كليهما. وهي أكثر التصاقاً بالأزمة، وقد ينجم عنها أزمة ولكنها ليست أزمة بحد ذاتها. (نادية عبد القادر، 2007 ص7)

وبشكل عام وفي كل الأحوال فإن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وأثرها تكون نتيجته انهيار التوازن.

وعندما يزداد الموقف اشتعالاً تدخل الأزمة مرحلة جديدة، حيث يصعب على الأطراف المختلفة تحمل التغيرات الحادثة ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة وتقليل أثرها إذا كان هناك توقع وتنبؤ لها وبالتالي اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة التي يمكن أن تخفف من تأثير هذه الصدمات وتتيح فرصه للحركة السريعة لاتخاذ بعض الإجراءات المخطط لها لامتصاص الآثار والتخفيف من حدتها. وفي كثير من الأحيان التعامل مع الصدمة لا يتطلب سوى استيعابها وامتصاص قوى الصدمة في البداية، وذلك حتى تتاح الفرصة بعد ذلك للوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الصدمة. (نادية عبد القادر، 2007 ص17).



للفترة 1980-2005 دراسة قياسية

المبحث الثاني- أنواع الصدمات

نحاول ابتداءً توضيح أهم أنواع الصدمات وهي: (محمد يحيى يحيى الرفيق، 2007 ص 211-207)

1- الصدمات العارضة أو العشوائية:

يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الفيضانات والتي تؤدي إلى خسائر فادحة بالمنشآت الحيوية في البلد، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث ولكنها تؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.

2- الصدمات الخارجية:

تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع من الصدمات هي:

أ- تغيير عوائد الصادرات

تواجه العديد من البلدان صدمات خارجية (سلبية وإيجابية) تؤدي إلى حدوث كساد وذلك بسبب انخفاض عوائد الصادرات، وخاصة عندما يكون البلد معتمداً على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع كالنفط أو القطن أو النحاس إذ تحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية، وهذه هي صدمات سلبية بينما حين ترتفع عوائد الصادرات من تلك صدمات إيجابية نتيجة ارتفاع تلك الإيرادات.

ب- التضخم المستورد:

تعتمد الكثير من البلدان بشكل أساسي على السلع المستوردة وخاصة النفط الذي بارتفاع أسعاره يحدث انخفاض في الدخل الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط بسبب كون الطلب على النفط غير مرن مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ونفس الأمر ينطبق على عدد من السلع الأخرى.

ج- ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج

كما حدث عام 1982 بعد أن رفضت بعض الدول تسديد ما بذمتها من ديون خارجية كالمكسيك مما أدى إلى تفجر أزمة المديونية الخارجية وارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج .

د- تغيير مستوى الهبات والمعونات الأجنبية

أحياناً يتغير مستوى المساعدات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول المانحة عن مستواها السابق كما حصل لمصر بعد حرب الخليج الأولى حيث حصلت مصر على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل موقفها المعروف.

3- الصدمات الموسمية:

يتميز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة خلال السنة وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين .

4- الصدمات الدورية:

يتركز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة التي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلباً وإيجاباً وبشكل كبير .

5- الصدمات الهيكلية:

تحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من قطاعات معينة إلى أخرى أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلاً من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.

6- الصدمات الحقيقية:

وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو منتج جديد أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية. وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات وتحدث هذه الصدمات عندما يكون هناك حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي



للفترة 1980-2005 دراسة قياسية

7- الصدمات النقدية:

وتعد من أكثر الأنواع حدوثاً سيما في الدول النامية وتحدث هذه الصدمات عندما يكون هناك حدث مفاجئ في سوق النقد، على سبيل المثال تغير مفاجئ في سعر الصرف أو في سعر الفائدة أو عرض النقد، ولكن إذا كان نظام سعر الصرف يعمل بشكل جيد فإنه قد يتمكن من عزل الاقتصاد بشكل كامل ضد تلك الصدمات، إذ أن السلطة النقدية تتعامل مع عرض النقد بغض النظر عن المدى الذي بلغته الصدمة النقدية. كما يمكن للبنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة أن يغير في عرض النقد لضمان تحقيق استقرار معدل سعر الفائدة والدخل . وإجمالاً يمكن القول أنه من الممكن أن تكون معظم تلك الصدمات ناجمة عن سوق السلع والخدمات أو سوق النقد.

وتستعين السلطات النقدية بمتغيرات عديدة في سبيل تحقيق أهدافها للسياسة النقدية ومن أهم هذه المتغيرات التي يمكن بسهولة تقييمها وقياسها هي النقد الكلي أو الائتمان الكلي أو الناتج المحلي الاسمي أو سعر الفائدة الاسمي أو سعر الصرف الرسمي. وقد ورد في تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن أكثر من ثلثي الأعضاء في الصندوق تعرضت إلى أزمات واضطرابات مصرفية حادة خلال فترة الثمانينات والتسعينات، وفشلت دول شرق آسيا وروسيا والأرجنتين والبرازيل وبعض دول أمريكا اللاتينية، وتأثرت بعض الدول المتقدمة نتيجة الأزمة الآسيوية، حيث واجهت اليابان خسائر تقدر بنحو 10% من ناتجها المحلي الإجمالي، والولايات المتحدة حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي .

المبحث الثالث- قياس الصدمات النقدية

ويمكن أن يتم ذلك من خلال استغلال دالة الطلب على النقود التي تتأثر بعوامل عديدة، ومن أبرزها الدخل الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الصرف. ويمكن صياغة دالة الطلب على النقود وفق الصيغة التالية :

$$\ln(M1/p)d = B0 + B1\ln Yt + B2 \ln t + B3 \ln (\$) + U1t$$

حيث أن:

M1 : عرض النقد بالمفهوم الضيق

P : المستوى العام للأسعار

Yt : الناتج المحلي الإجمالي

\$: سعر الصرف

بعد أن تم تقدير دالة الطلب على النقود نجد هناك البواقي (U1t) ثم يتم عمل تجديرات (Innovation) أي إجراء انحدار ذاتي (autoregressive) لتلك البواقي ومن خلال التقدير نحصل على بواقي جديدة نرسم لها بالرمز (Q2t)

$$Ut = But-1 + Q2t$$

ومن خلال ملاحظة قيم Q2t في الجدول (1) خاصة تلك القيم التي فيها (Q2t>0) نجد أن الطلب الحقيقي على النقود (M1/p)d قد تعرض لعدة صدمات نقدية يعود سببها إلى ارتفاع سعر الصرف وانخفاض القوة الشرائية.

ويؤكد وجود الصدمات أن النقود لا تلعب دوراً فعالاً في امتصاص الصدمات لأنها لم تتمكن وحدات اتخاذ القرار من تلقي المفاجآت بتكاليف أقل، كما وإن احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالنقود ليست بديلاً عن المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار المربحة والتي من الصعب الحصول عليها في ظل بيئة من عدم التأكد ولذلك فإن الاحتفاظ بالنقود قد لا يساعد على تحمل المفاجآت بتكاليف أقل وعليه فإن النقود ليست ممتصة للصدمات في الاقتصاد، ويعمق ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية . (محمد يحيى الرفيق، 2007 ص221)

الجانب التطبيقي



المبحث الرابع- التحليل القياسي للصدمة النقدية في الاقتصاد العراقي

في هذا القسم سنحاول قياس الصدمات النقدية من خلال قياس دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d، حيث تتأثر هذه الدالة بعدة متغيرات أهمها الدخل الحقيقي (Y) وسعر الصرف (في السوق الموازية) (\$) لكونه أكثر تأثيراً في الاقتصاد العراقي من سعر الصرف الرسمي. وسعر الفائدة إلا أننا سوف نهمل هذا المتغير لعدم فاعليته في الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة.

وسيتم محاولة قياس الصدمات النقدية على مرحلتين: (محمد يحيى يحيى الرفيق، 2007 ص220):

المرحلة الأولى:

ابتداءاً "تم تقدير دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d وفق الصيغة (السابق الإشارة إليها) التالية:

$$\ln(M1/p)d = B0 + B1\ln\$ + B3 \ln GDP + U1t$$

وظهرت نتائج تقدير دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d في العراق للفترة من 1980-2005 كما يلي:

$$\ln(m1/p)d = 2.80 - 0.252 \ln\$ + 0.106 \ln GDP93$$

$$(10.76) \quad (1.70) \quad (4.28-)$$

$$R^2 = 0.753 \quad R^2 = 0.731 \quad F = 35.05 \quad D.W = 0.41$$

ويظهر من نتائج تقدير دالة الطلب الحقيقي على النقود (M1/P)d في العراق إن معلمة سعر الصرف (\$) معنوية عند مستوى معنوية 5%. وتبين إن زيادة سعر الصرف بنسبة 100% تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بنسبة 25% وهذا الأمر يتماشى مع المنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية لان زيادة سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض قوتها الشرائية لذلك فان الأفراد لن يفضلوا الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل.

من جهة أخرى ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي غير معنوية عند مستوى 5% حسب اختبار t وتبين إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بنسبة 10.6% وهذا الأمر يتماشى مع المنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية.

كما يبين معامل التحديد R² إن الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف تفسر 75% من التغيرات الحاصلة في الطلب على النقود في حين هناك 25% تفسرها عوامل أخرى أغلبها يتعلق بمتغيرات نوعية تخص عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق.

وتشير قيمة F والبالغة 35.05 إلى معنوية النموذج الإجمالية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار F في حين تشير قيمة D.W والبالغة 0.41 إلى إن النموذج يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي وهذا يعكس الأثر الممتد للصدمة.

المرحلة الثانية:

وبعد أن تم تقدير دالة الطلب على النقود سوف يتم الاهتمام بالبواقي (U1t) والتي تمثل آثار المتغيرات الأخرى التي لم تدخل للنموذج والتي يمكن من خلالها سيتم إجراء انحدار ذاتي (autoregressive) لتلك البواقي ومن خلال التقدير نحصل على بواقي جديدة نرمز لها بالرمز (Q2t)

$$U_t = B U_{t-1} + Q_{2t}$$

$$utt = 0.0138 + 0.758 utt-1$$

$$(6.10) \quad (0.79)$$

$$R^2 = 0.618 \quad R^2 = 0.601 \quad F = 37.15 \quad D.W = 1.55$$



للفترة 1980-2005 دراسة قياسية

وبملاحظة قيم $Q2t$ في الجدول (1) وسوف يتم التركيز على القيم التي فيها ($Q2t > 0$) والتي من خلالها يظهر إن الطلب الحقيقي على النقود ($M1/p$) قد تعرض لعدة صدمات نقدية ولم يتمكن الاقتصاد العراقي في حينها من تفاديها أو امتصاصها ويعود سببها في الغالب إلى الإنفاق العسكري الهائل لتغطية نفقات الحرب مع إيران وبداية شحة النقد الأجنبي وتراكم الديون الخارجية على العراق في عقد الثمانينات وتدمير البنى التحتية ونفقات إعادة الاعمار وفرض الحصار الاقتصادي وتوقف تصدير النفط في عقد التسعينات ولغاية 2003 وما تلاها من تغيير النظام السياسي في العراق واعتماد سياسات نقدية غير رشيدة أبرزها تجميد المادة الخاصة بغطاء العملة المصدرة وأصبح إصدار العملة غير محدود وغير مسيطر عليه مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف وانخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي مقابل الدولار إذ ارتفع سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازية من 0.34 عام 1980 ليصل إلى 1472 عام 2005 حيث لاحظنا من خلال تقدير دالة الطلب الحقيقي على النقود ($M1/p$) أن تأثير سعر الصرف على الطلب الحقيقي على النقود كان سلبياً وذو معنوية إحصائية، حيث يظهر من الجدول إن الطلب الحقيقي على النقود قد واجه صدمات نقدية متعددة خلال السنوات 1981 وهي السنة الأولى للحرب مع إيران ثم الفترة 1985-1989- تشمل الفترة التي بدأ الاقتصاد العراقي يعاني من العجز في الموازنة العامة بعد أن كانت الموازنة العامة تحقق فائضاً في السنوات السابقة وتمثل هذه الفترة بداية تراكم الديون الخارجية على العراق حيث تم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لتغطية نفقات الحرب مع إيران ولذلك كان من الطبيعي أن يتعرض الاقتصاد العراقي في هذه الفترة إلى صدمات نقدية متكررة حيث من الطبيعي أن يسود عدم الاستقرار في الطلب الحقيقي على النقود لدى الأفراد والمؤسسات في أوقات الحروب ومما عمق ذلك اعتماد سياسة سعر الصرف الثابت في تلك الفترة في محاولة للمحافظة على قوة الدينار العراقي وإن اتباع هذه السياسة لم ينفع في امتصاص الصدمة النقدية.

أما الفترة الأخرى التي تعرض فيها الاقتصاد العراقي إلى صدمات نقدية هي سنة 1992 وهذه فترة ثانية كانت حرجة على الاقتصاد العراقي وهي الفترة التي نشبت فيها حرب الخليج الأولى وبداية فرض الحصار الاقتصادي ومنع تصدير النفط العراقي مما أدى إلى انخفاض كبير في الاحتياطي من العملة الأجنبية نتيجة الانخفاض الكبير في العوائد النفطية حيث حصلت زيادة كبيرة في أسعار الصرف وبشكل متصاعد وكان الأفراد والمؤسسات تتوقع أن تتحسن الأوضاع وإن سعر الصرف السائد مغالي فيه بشكل كبير ولم يستوعبه وهكذا كان الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة لا يزال معتمداً على أسعار الصرف الثابتة .

1. لكن ابتداءً من عام 1993 ولغاية عام 1995 لم يتعرض الاقتصاد العراقي إلى أي صدمة نقدية ويعود السبب في ذلك إلى أن نظام سعر الصرف كان يعمل بشكل جيد وفعال خلال هذه السنوات وبدأت المؤسسات العامة والخاصة والتجار التعامل مع سعر الصرف الموازي بشكل أساسي، فقد ارتبط الدينار العراقي بسعر صرف ثابت تقريباً مدة طويلة فقد كان سعر الصرف للدولار الأمريكي يتخذ وسيطاً لتقييم الدينار العراقي يومياً مقابل العملات الأجنبية، لذا فقد كان سعر صرف الدينار العراقي يتأثر تجاه العملات الأخرى بالنسبة نفسها لارتفاع وانخفاض الدولار تجاهه. (د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي وعباس يحيى المندلأوي، 2005، ص) (باسم خميس، 2008، ص69) ولم يعد لنظام سعر الصرف الثابت (السعر الرسمي) أي دور خلال تلك السنوات وبذلك فإن نظام سعر الصرف عمل بشكل جيد وفعال واستطاع أن يساعد بشكل كبير لعزل الاقتصاد العراقي (خلال هذه الفترة) وبشكل كامل ضد تلك الصدمات، رغم إن السلطات النقدية لم تكن مسيطرة على عرض النقد ولكن التعديلات التي حدثت في أسعار الصرف استطاعت أن تمتص كل هذه الزيادات غير الطبيعية في عرض النقد وتمكنت من عزل الاقتصاد العراقي ضد كل هذه الصدمات.

وفي عام 1996 اهتز الاقتصاد العراقي بقوة وانخفضت الأسعار بشكل غريب ووصل الدولار إلى أقل من 850 دينار وللمرة الأولى خلال سنوات الحصار وانخفض معدل نمو عرض النقد عام 1996 إلى 36.2% بعد أن كان 195.1% عام 1995. (د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي وعباس يحيى المندلأوي، 2005، ص) (باسم خميس، 2008، ص61) .



للفترة 1980-2005 دراسة قياسية

وهكذا حدثت صدمة نقدية كبيرة وكان سبب ذلك يعود بشكل كبير إلى توقيع العراق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء وسادت توقعات كبيرة بانخفاض كبير للأسعار لتعود إلى ما كانت عليه قبل الحصار ثم ما لبثت الأسعار بالارتفاع التدريجي.

ثم حدثت صدمة نقدية أخرى عام 1998 وهي السنة التي قصفت الطائرات الأمريكية ولأول مرة مدينة بغداد في محاولة للضغط على النظام السابق. وكانت الدولة مستمرة في طبع النقود لتغطية نفقاتها الاعتيادية، حيث انه كلما زاد الطلب على النقود من قبل الدولة لأغراض الإنفاق الحكومي (بعد أن توقفت الصادرات النفطية بسبب الحصار ولشحة النقد الأجنبي) كان يزداد عرض النقد وبصورة غير مسيطر عليها ومن قبل عدة جهات تقوم بالإصدار النقدي الجديد في تلك الفترة وكلما انخفض الطلب على النقود كان عرض النقد ينخفض بنفس النسبة وكان سعر الصرف مرناً يتغير وفقاً للتغيرات التي تحصل في عرض النقد وبذلك استطاع امتصاص الصدمات النقدية.

وظهرت صدمات نقدية أخرى خلال الفترة 2002-2004 وهي فترة تغيير النظام السياسي في العراق وبدا سيطرة الاحتلال الأمريكي على الاقتصاد العراقي وكانت السياسة النقدية الجديدة التي تبناها الحاكم المدني الأمريكي في العراق بول بريمر محاولة رفع قيمة الدينار العراقي من خلال إتباع سياسة التعويم المدار من قبل السلطات النقدية في محاولة لتثبيت سعر الصرف عند مستوى 1450 تقريباً وتدخل مباشر من قبل البنك المركزي العراقي من خلال المزادات اليومية للمحافظة على سعر الصرف ثابت للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وهذا يعني عودة ثنائية لإتباع تثبيت سعر الصرف وهي سياسة غير فعالة في امتصاص الصدمات النقدية ولذلك عانى الاقتصاد العراقي في هذه الفترة من العديد من الصدمات النقدية والتي انعكست آثارها السلبية بشكل كبير إلى خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى نلاحظ أن الطلب الحقيقي على النقود كان في تذبذب خلال فترة الدراسة مما يعني أن النقود في الاقتصاد العراقي لا تلعب دوراً في امتصاص الصدمات لأنها لم تمكن وحدات اتخاذ القرار من تلقي الصدمات أو المفاجآت بتكاليف أقل، وبسبب تدهور الأنشطة الاقتصادية خلال فترة الحرب أدى كل ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وكان كلاً من المؤسسات العامة والخاصة والأفراد يواجهون صعوبات في الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يسعون الاستثمار فيها فضلاً عن التردد والتخوف من الخسائر المحتملة في ظل ظروف عدم تأكيد كبيرة وبالتالي فإن الاحتفاظ بالنقود ولم تلعب هذه النقود كبدل فعال عن المعلومات وعليه فإن النقود لم يكن لها دور فعال في امتصاص الصدمات في الاقتصاد العراقي، والاحتفاظ بالنقود لم يساعد على تحمل الصدمات أو المفاجآت بتكاليف أقل.

في حين بعد عام 1994 ساعد انتشار ظاهرة الدولار Dollarization من خلال التوسع الحاصل في الودائع بالعملة الأجنبية وتحوط الأفراد بالعملة الأجنبية بعد صدور قرار من قبل السلطات النقدية بالسماح بقبول الودائع بالعملة الأجنبية في امتصاص الصدمات الداخلية في الاقتصاد العراقي. (د. مظهر محمد صالح، 2006، ص 13).

إن الطبيعة غير المستقرة في الطلب على النقود من خلال تحوط الأفراد بالعملة الأجنبية وعد الأخيرة خزين مستقر للقيمة ووسيلة مناسبة لحماية ثرواتهم، أدت بالمجتمع الاقتصادي العراقي إلى تبني عادات ادخارية واكتنازية متنوعة لثرواتهم يأتي في مقدمتها المستوى العالي من التحوط بالعملة الأجنبية وهو الأمر الذي عزز من ظاهرة الدولار بمختلف اتجاهاتها. (د. مظهر محمد صالح، 2006، ص 14) ونظراً لعدم الاختيار الصحيح لأدوات السياسة النقدية في المدى القصير والمتوسط ولعدم قدرة السلطات النقدية على كسب ثقة المجتمع جعل المؤسسات والأفراد في حالة ترقب دائم للوضع الاقتصادي ومدى استقراره خصوصاً بعد أن اهتزت تلك الثقة عندما كان تصرف البنك المركزي العراقي لا يتفق مع ما يعلنه من سياسات نقدية .

وهنا قد لجأ الجمهور في الغالب إلى حيازة بدائل من الموجودات السائلة وغيرها في إدارة حقائبهم تأتي على رأس تلك الموجودات العملة الأجنبية. لذا فإن النمو النقدي وأية سياسات نقدية تستهدفه بشكل مباشر لا بد أن تتأكل وتتخرف عن أهدافها بسبب حالة اللا استقرار وتأثيراتها على دالة الطلب النقدي مما يجعل السياسة النقدية نفسها تعمل بعيداً عن أهدافها المرسومة وان البديل المناسب أمامها إزاء هذه الحالة هو استهداف التضخم بذاته بدلاً من استهداف الكتلة النقدية.



للفترة 1980-2005 دراسة قياسية

لذا، فإن استهداف التضخم من خلال استهداف سعر الصرف **Foreign Exchange Targeting** حتى وإن تم في إطار برنامج معلن للسياسة النقدية يعني أن المثبت الاسمي المعتمد حالياً **Nominal Anchor** ضمن الإطار النقدي الذي يعتمد البنك المركزي والذي توفره المتغيرات أو الأهداف الوسيطة **Intermediate targets** سيتغير من مستوى إلى مستوى آخر وسيترك أثره باتجاهين: الأول إن التوقعات العقلانية للجمهور ستتأثر حالاً من خلال تعاضم درجة الإحلال من الدولار إلى الدينار، ذلك لتجنب أية خسائر قدرية محتملة **Wind full Losses** والآخر فإن نظام سعر الصرف سيكون نظاماً أكثر مرونة من وضعه الحالي وسيعمل باتجاه الصعود التدريجي لمصلحة الدينار العراقي

Flexible upward . (د. مظهر محمد صالح، 2006، ص14)

نخلص مما سبق إن إتباع الدولة لأسعار الصرف الثابتة أو المدارة من قبل السلطات النقدية بغية المحافظة على أسعار صرف مستقرة لم يجدي نفعا" في مواجهة الصدمات النقدية وهذا ما أظهرته النتائج للسنوات 1985-1990 والسنوات 2002-2004 وإنما يتطلب الأمر المحافظة على معدل نمو ثابت في عرض النقد يرافقه تثبيت أسعار الصرف لكبح معدلات التضخم للمساهمة في استقرار الاقتصاد العراقي وعزله عن الصدمات وبذلك تلعب النقود دوراً" في امتصاص الصدمات .

أولاً - الاستنتاجات

- 1- تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمات نقدية شديدة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة والمتمثلة بشكل أساسي بحوض العراق حرب طويلة الأمد مع إيران في الثمانينات وحربين مدمرتين مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن فرض الحصار الاقتصادي طيلة ثلاثة عشر عاماً .
- 2- أظهرت الدراسة إن محاولة تثبيت سعر الصرف سواء من خلال إتباع سياسة سعر الصرف الثابت (كما هو الحال في الثمانينات أو سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي بعد عام 2003 لا يساعد على امتصاص الصدمات النقدية. وبالمقابل إن إتباع سياسة سعر الصرف المرن أو المرن كما حصل بشكل أساسي في التسعينات ساعد الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية بالرغم من الإصدار النقدي غير المنضبط خلال هذه الفترة.
- 3- لن تلعب النقود وظيفتها كمخزن للقيمة ولذلك فهي لم تلعب دوراً فعالاً في امتصاص الصدمات التي تعرض الاقتصاد العراقي خلال فترات معينة . وبالمقابل ساعد انتشار ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية من خلال تحوط الأفراد للعملة الأجنبية وجعلها كمخزن للقيمة بدلاً من العملة المحلية، إذ أظهرت الدراسة توجه الطلب على النقود نحو إحلال النقود الأجنبية (الدولار) بدلاً من العملة المحلية (الدينار) ويرجع ذلك إلى وجود اختلال هيكل ونقدي ومالي.
- 4- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وبين سعر الصرف وبمعامل مرونة بلغ 0.25 % وهو أمر يتماشى مع المنطق الاقتصادي.
- 5- كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبمعامل مرونة بلغت 10 % وهو أمر يتماشى مع المنطق الاقتصادي.



ثانياً- التوصيات

- 1- إن إتباع البنك المركزي العراقي الآن سياسية سعر الصرف المدار يمكن أن تنجح إذا ما رافقها المحافظة على معدل نمو ثابت في عرض النقد يرافق تثبيت أسعار الصرف لكبح معدلات التضخم للمساهمة في استقرار الاقتصاد العراقي وعزله عن الصدمات وبذلك تلعب النقود دوراً في امتصاص الصدمات .
- 2- لكي تلعب النقود دوراً كمخزن للقيمة يوصي الباحث بضرورة رفع ثلاثة أصفار من العملة المحلية لضمان توفر ميزة سهولة الحمل والخزن للعملة، ومن ثم سيساعد على التخفيف من انتشار ظاهرة الدويرة في الاقتصاد العراقي .
- 3- ضرورة التخطيط؛ لإتباع سياسة نقدية مستقبلية في مجال سعر الصرف إذ لا يمكن الاستمرار بسياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي إلى ما لا نهاية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات من العملة الأجنبية مما يؤثر سلباً في الاقتصاد العراقي .
- 4- ضرورة العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة وجعله مؤسسة نقدية مستقلة وفرض سياسته النقدية بما يتلاءم والظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية وبذلك سيتمكن من تجنيد الاقتصاد العراقي من آثار الصدمات النقدية المحلية والخارجية .
- 5- العمل بشكل جدي على تنويع سلة العملات الصعبة، وتكوين احتياطيات من اليورو والين والجنيه الإسترليني، لمقابلة أي تغيرات نقدية عالمية في المستقبل المنظور. وعدم البقاء رهينة للدولار الأمريكي .

المصادر

- 1- د. مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق- التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية- "أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي العدد الثالث/ تشرين الأول 2006.
- 2- د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي وعباس يحيى المندلاوي، إمكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة 1980-2003 مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 11 العدد 40، 2005.
- 3- محمد يحيى يحيى الرفيق، الاتجاهات النقدية والعوامل المؤثرة في سرعة التداول النقدي في الجمهورية اليمنية "دراسة تحليلية قياسية"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة الى كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، 2006 م .
- 4- عبد الله محمد ناصر العاضي، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني المؤثرة في سرعة التداول النقدي في الجمهورية اليمنية "دراسة تحليلية قياسية"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة إلى كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، 2007م.
- 5- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان 2008.
- 6- نادية عبد القادر، دورة تدريبية للمعلمات تخص إدارة الأزمات وحل المشكلات، الكويت، 2007
- 7- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- عدد خاص البيانات السنوية 1991-2003- صادر عام 2003
- 8- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- عدد خاص البيانات السنوية 1991-2003- صادر عام 2003
- 9- باسم خميس، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من 1995-2005، رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة الى كلية الاقتصاد في جامعة بغداد، 2008م

$$\ln(m1/p) = 2.80 - 0.252 \ln\$ + 0.106 \ln gdp93$$

Predictor	Coef	StDev	T	P
-----------	------	-------	---	---



للفترة 1980-2005 دراسة قياسية

Constant	2.7985	0.2600	10.76	0.000
ln\$	-0.25243	0.05902	-4.28	0.000
lngdp93	0.10604	0.06226	1.70	0.102

S = 0.1492 R-Sq = 75.3% R-Sq(adj) = 73.1%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	2	1.56165	0.78082	35.05	0.000
Error	23	0.51234	0.02228		
Total	25	2.07399			

Source	DF	Seq SS
ln\$	1	1.49704
lngdp93	1	0.06461

Durbin-Watson statistic = 0.41

=====

The regression equation is

$$utt = 0.0138 + 0.758 utt-1$$

Predictor	Coef	StDev	T	P
Constant	0.01384	0.01742	0.79	0.435
utt-1	0.7583	0.1244	6.10	0.000

S = 0.08704 R-Sq = 61.8% R-Sq(adj) = 60.1%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	1	0.28145	0.28145	37.15	0.000
Error	23	0.17423	0.00758		
Total	24	0.45568			

Unusual Observations

Obs	utt-1	utt	Fit	StDev Fit	Residual	St Resid
2.10-	0.1778-	0.0195	0.0625	0.1153-	0.064	14 R

R denotes an observation with a large standardized residual

Durbin-Watson statistic = 1.55

Year	GDP	p	M1	\$	RESIDUAL (Q2t)
1980	15770.7	2	2650.2	0.36	
1981	11346.9	2.4	3645.5	0.46	0.013923
1982	12714.7	3.0	4980.7	0.48	-0.081429
1983	12621.0	3.3	5527.4	0.5	-0.092501
1984	14550.9	3.6	5499.9	0.5	-0.176353



للفترة 1980-2005 دراسة قياسية

1985	15011.8	3.7	5777	1.18	0.252753
1986	14652	3.8	6736.6	1.17	0.056400
1987	17600	4.3	8316.7	1.17	0.019773
1988	19432.2	4.9	9848	2	0.211947
1989	20307.9	5.6	11868.2	3	0.219266
1990	22848.3	6.2	15359.2	4	0.290789
1991	21313	18	24670	10	-0.218943
1992	56814	33	43909	21	0.142143
1993	140518	100	86430	74	-0.055689
1994	703821	558	238901	458	-0.239602
1995	2252264	2627	705064	1674	-0.317281
1996	2556307	2242	960503	1170	0.112749
1997	3286925	2759	1038097	1471	-0.108483
1998	4653524	3167	1351876	1620	0.015145
1999	6607664	3565	1483836	1972	-0.017776
2000	50823005	3734	1728006	1930	0.009842
2001	41945138	4355	2159089	1929	-0.029934
2002	41003803	5197	3013601	1957	0.026037
2003	29586788	6943	5773601	1936	0.127792
2004	47959000	8816	10148626	1453	0.042493
2005	64000000	12074	11399125	1472	-0.203060